

## أثر معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض المصرفية

دراسة استطلاعية في عدد من المصارف الخاصة في مدينة دهوك

رونك مُجد خالد عمر و فهاد ميكائيل طاهر

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان-العراق

(تاريخ استلام البحث: 12 آذار، 2023، تاريخ القبول بالنشر: 6 تموز، 2023)

### الخلاصة

تهدف هذه الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقة والأثر بين معايير الائتمان المصرفي بوصفها متغيرا مستقلا بابعادها الخمسة (شخصية المقترض، الغرض من القرض، المصدر الرئيس والاساس للسداد، الضمان، والنظرة المستقبلية) في الحد من تعثر القروض المصرفية كمتغير تابع بابعادها الاربع (الاسباب المتعلقة بالمصرف، الاسباب المتعلقة بالعميل، الاسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية و الاسباب المالية)، ومن اجل تحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة وتم توزيعها على عينة من العاملين في سبعة من المصارف الاهلية العاملة في مدينة دهوك. وتم تحليلها باستخدام مجموعة من الاختبارات والاساليب الاحصائية باستخدام برنامج (SPSS V.26). وتوصلت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات من أهمها: بأن أقوى علاقة ارتباط كانت بين عامل (شخصية المقترض وسمعته) كاحد ابعاد معايير الائتمان و(الاسباب المالية) كاحد ابعاد التعثر المصرفي، في حين كانت أضعف علاقة ارتباط كان بين متغيري (المناخ العام) و متغير (الاسباب المتعلقة بالمصرف)، كما أظهرت النتائج بان الدقة في دراسة معايير الائتمان المصرفي في المصارف التجارية المبحوثة يقلل من تعثر القروض المصرفية في تلك المصارف، وبالتالي عدم تعرضها للمخاطرة، وفي ضوء الاستنتاجات، وقدم الباحثان مجموعة من المقترحات من أهمها يتوجب على ادارة المصارف الاهلية التركيز على الحصول على المعلومات عن العميل طالب الائتمان المصرفي وتحديد مركزه المالي لعدم تعرضهم لمشكلة القروض المتعثرة وإلزام الزبون بتقديم ضمانات كافية للمصرف في حالة عدم قيامه بتسديد التزاماته تجاه المصرف والحد من مشكلة القروض المتعثرة.

*الكلمات الدالة* : معايير منح الائتمان، القروض المتعثرة، شخصية العميل، الضمان، المناخ العام

### المقدمة

على ادارة المصارف من دراسة العوامل التي يتم بناء عليها اتخاذ القرار سواء كانت هذه العوامل خاصة بالمصرف أو خاصة بالعميل أو خاضعة أو خاصة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف التقليل من حالات التعثر والحد منها لأن وجود التعثر الائتماني لدى الجهاز المصرفي مشكلة رئيسية وهي محل إهتمام المصارف في محاولة لإيجاد الحلول المناسبة لها كونها تؤدي إلى تجميد جزء من أموالها و تحقيق خسائر للمصرف.

وتحقيقاً لما تقدم فقد جاءت الدراسة في أربعة محاور، تضمن المحور الاول منهجية الدراسة، وفي المحور الثاني تناولنا الجانب النظري للدراسة، وتم استعراض الجانب العملي في

تعد التسهيلات الائتمانية من أهم النشاطات التي تقوم بها المصارف وتشكل نسبة كبيرة من أصوله والمصدر الاساس ليراداته، وتعثر هذه التسهيلات يؤدي إلى نقص الموارد المالية للمصرف ، ويرجع ظهور مشكلة التعثر إلى إغفال المصارف أو تغاضيها عن بعض العوامل والإجراءات التي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار بالموافقة على منح الائتمان للزبائن ، ولكون الائتمان يعد بمثابة عقد يبرم بين المصرف والعميل وبموجبه يتعهد المصرف أن يضع تحت تصرف العميل مبلغ نقدي معين مقابل تعهد العميل سداه مع فوائده في الوقت المتفق عليه بين الطرفين ولهذا يتوجب

الدراسة مرجعا علمياً مهماً للمكثبات وللباحثين في مجال المصارف.

**2. الأهمية الميدانية:** تواجه المصارف مخاطر كثيرة في مجال تقديم الخدمات المصرفية ومنها الائتمان المصرفي، وعليه لابد على المصارف الاهلية دراسة معايير الائتمان المصرفي للحد من تعثر القروض المصرفية و بالتالي عدم افلاس المصرف، لذلك تسهم هذه الدراسة اهميتها من خلال معرفة الدور الذي تلعبها ابعاد دراسة معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض المصرفية بما ستفرز من مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي تمكن للمصارف الاهلية قياد الدراسة الاستفادة منها والعمل بها في الوقت الراهن او في المستقبل.

### 1.3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة أساساً الى بيان دور معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض المصرفية لدى المصارف الاهلية في مركز مدينة دهوك كعينة للدراسة، ويتفرع من الهدف الرئيسي عدد من الأهداف الفرعية ومنها:

1. تحديد إطار نظري للدراسة سيتعرض فيه مفهوم الائتمان المصرفي وتعثر القروض المصرفية.
2. تحديد طبيعة العلاقات بين معايير الائتمان المصرفي والقروض المتعثرة على مستوى الكلي وعلى مستوى الأبعاد لعينة البحث.
3. إظهار أثر تحليل دراسة معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض المصرفية بشكل خاص لدى عينة الدراسة.

### 1.4. نموذج الدراسة الافتراضي

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة الدراسة وفرضياتها في ضوء إطارها النظري تصميم مخطط افتراضي يعبر عن دور معايير الائتمان المصرفي والمتمثلة ب (شخصية المقترض وسمعته، الغرض من القرض، القدرة على السداد، الضمان والمناخ العام) بوصفها متغيرات مستقلة في الحد من تعثر القروض المصرفية بأبعادها الأربعة (الاسباب المتعلقة بالمصرف، الأسباب المتعلقة بالعميل، الأسباب المتعلقة بالمناخ العام والأسباب المالية) بوصفها متغيراً معتمداً وكما هو موضح في الشكل (1.1) كالآتي:

المحور الثالث، واختتمت الدراسة بالمحور الرابع وهو عرض أهم الاستنتاجات النظرية والميدانية، وتقديم بعض المقترحات.

### 1. منهجية الدراسة

#### 1.1. مشكلة الدراسة

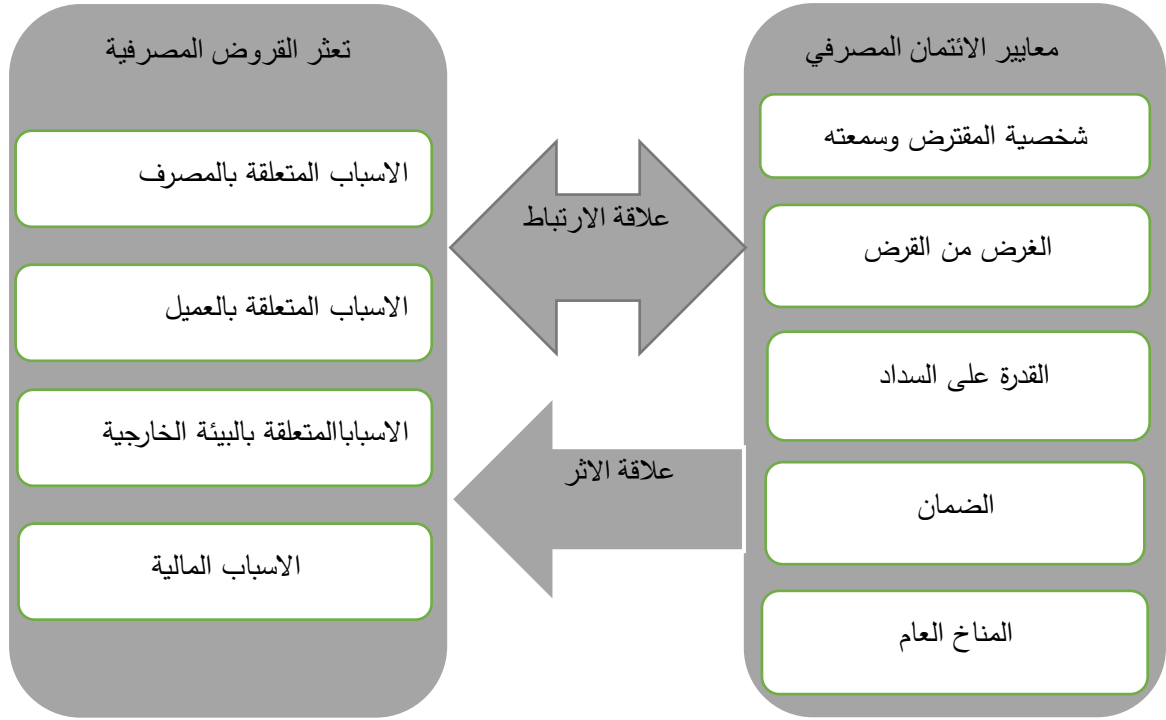
وجدت المصارف لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية المتنوعة ومنها الائتمان المصرفي و يعطي القانون للعميل حق الحصول على الائتمان ويعطى للمصرف حقا اخر بمنح الائتمان او رفضه ، وهناك صعوبات كثيرة تواجه المصارف التجارية في إدارة اعمالها وذلك بسبب المنافسة الشديدة بين المصارف من حيث نوعية الخدمات المصرفية التي تقدمه للعملاء وان رغبتهم بتغيير بشكل مستمر مما يضع إدارة المصرف في موقف غامض تجاه ما توم به، وتكمن مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيسي الاتي: هل تدرك العاملين في المصارف الاهلية في مدينة دهوك اهمية دور معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض المصرفية؟ وينطلق من السؤال الرئيسي عدد من الاسئلة الفرعية ومنها:

1. هل هناك تصور واضح لدى العاملين في المصارف المبحوثة عن مفهوم الائتمان المصرفي وتعثر القروض المصرفية؟
2. ما هي طبيعة علاقات الارتباط بين معايير الائتمان المصرفي وتعثر القروض المصرفية على مستوى الكلي وعلى مستوى الأبعاد لعينة البحث؟
3. هل يوجد تأثير معنوي لمعايير الائتمان المصرفي على الحد من تعثر القروض المصرفية لدى عينة البحث؟

#### 1.2. أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال عرض أهمية دور معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض المصرفية على وفق ما يأتي:

**1. الأهمية النظرية:** تكمن الأهمية النظرية للدراسة الحالية في تناولها لأبعاد معايير الائتمان المصرفي كمتغيرات مستقلة، و تعثر القروض المصرفية كمتغير تابع واللذان لهما دوراً كبيراً في بقاء واستمرار المصارف وتحقيق الارباح، كما تسهم هذه الدراسة الى معرفة أهمية ودور معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض المصرفية ، بالاضافة الى ذلك تعد هذه



الشكل (1): نموذج الدراسة الافتراضي

المصدر: من إعداد الباحثان

### 1.5. فرضيات الدراسة

يسعى الباحثان لأثبات مدى صحة الفرضيات المنقبة من أنموذج الدراسة وكالاتي:

1. الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين معايير الائتمان المصرفي بأبعادها الخمسة و المتمثلة ب (شخصية المقترض وسمعته، الغرض من القرض، القدرة على السداد، الضمان والمناخ العام) وتعثر القروض المصرفية (الاسباب المتعلقة بالمصرف، الأسباب المتعلقة بالعميل، الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية والأسباب المالية) على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد لدى العاملين في المصارف الاهلية في مركز مدينة دهوك.

2. الفرضية الثانية: توجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين معايير الائتمان المصرفي بأبعادها الخمسة و المتمثلة ب (شخصية المقترض وسمعته، الغرض من القرض، القدرة على السداد، الضمان والمناخ العام في الحد من تعثر القروض المصرفية معبراً عنها بالأبعاد (الاسباب المتعلقة بالمصرف، الأسباب المتعلقة بالعميل، الأسباب المتعلقة بالمناخ

العام والأسباب المالية) على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد لدى العاملين في المصارف الاهلية المبحوثة

### 1.6. أساليب جمع البيانات

في الجانب النظري استند الباحثان على النتائج المهمة التي توصل اليها الكتاب والباحثون حول دور معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض المصرفية. وفي الجانب العملي تم الاعتماد على استمارة الاستبيان، والتي تعد اداة رئيسية في جمع البيانات بناءً على مقياس (Five-Points Likert) والذي يتالف من (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) لتحليل البيانات، واحتوت استمارة الاستبيان في هذا البحث على ثلاثة محاور، في المحور الاول تمت الاشارة الى المعلومات الشخصية حول المجيبين ( الجنس، العمر، المستوى العلمي، مدة الخدمة وعدد الدورات التدريبية في مجال المصرف) ويتضمن المحور الثاني على معايير الائتمان المصرفي ويحتوي المحور الثالث على اسباب تعثر القروض المصرفية وتم اختبار الصدق الظاهري لاستمارة الاستبانة من قبل عدد من الخبراء في مجال ادارة المصارف

1. ان معامل الثبات وعلى المستوى الكلي وبطريقة الفا كرونباخ للعديد من عبارات الاستبانة بلغ (0.87)، وهي أعلى من القيمة المعيارية لمعامل الثبات والتي تبلغ (0.60) في الدراسات الانسانية.

2. اما على مستوى متغير معايير الائتمان المصرفي، فقد سجلت اعلى قيمة لعامل القدرة على السداد وبلغت (0.85).

3. وعلى مستوى متغير تعثر القروض المصرفية، فقد سجلت اعلى قيمة للمعامل لدى بعد الأسباب المتعلقة بالمصرف إذ بلغت بعد الاستجابة (0.93).

للتأكد من مدى امكانيته على قياس متغيرات الدراسة و ملائمتها لفرضيات البحث وأهداف البحث، حيث اعتمد الباحثين على استخدام مقياس (Cronbach's Alpha) لقياس صدق وثبات استمارة الاستبانة، كونه من الأساليب المفضلة في حساب ثبات استمارة الاستبانة للعبارات الوصفية والموضوعية للبحث الحالي، ويتم تحقيق الثبات عندما تكون قيمة معامل الثبات المحسوبة لعبارات الاستبانة وابعادها اعلى من القيمة المعيارية لمعامل الثبات والبالغة (0.60) في الدراسات الانسانية، وكانت نتائج هذا التحليل كما موضحة في الجدول (1.1) والذي تشير النتائج الى الاتي:

جدول (1): معاملات الثبات الفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة وابعادها

المتغير	الابعاد	عدد العبارات	قيمة معامل الفا كرونباخ
معايير الائتمان المصرفي	شخصية المقترض وسمعته	3	0.52
	الغرض من القرض	3	0.75
	القدرة على السداد	3	0.85
	الضمان	3	0.66
	المناخ العام	3	0.58
تعثر القروض المصرفية	المؤشر الكلي لمعايير الائتمان المصرفي	15	0.86
	الاسباب المتعلقة بالمصرف	3	0.93
	الاسباب المتعلقة بالعميل	3	0.91
	الاسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية	3	0.85
	الاسباب المالية	3	0.86
	المؤشر الكلي لاسباب تعثر القروض المصرفية	12	0.95
	المؤشر الكلي لجميع عبارات الاستبانة	27	0.87

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرمجية SPSS

## 1.7 مجتمع الدراسة وعينتها

الاستبانة المعدة لهذا الغرض، وهي (مصرف كوردستان الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية (KIB)، مصرف الإقليم التجاري (RT Bank)، مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي، مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف

تم تحديد مجتمع الدراسة بالمصارف الاهلية في مدينة دهوك والتي تقدم مجموعة من الخدمات لعملائها، وأستهدف الباحثان كافة المصارف الخاصة في مدينة دهوك عينة للدراسة، الا ان سبعة مصارف اهلية فقط قامت بالاستجابة على

نقدية لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، ويمتلك كل مصرف استراتيجية وسياسة اقتراض خاصة به وعلى ضوءها يتخذ قراراته وانشطته، ويجب أن تكون سياسة الاقتراض مرنة بهدف تحقيق الاهداف الآتية (خلف، 2017، 367)

1. سلامة القروض التي يمنحها المصرف .
2. تنمية أنشطة المصرف وتحقيق عائد مرضي .
3. تأمين الرقابة المستمرة على عملية الاقتراض في كافة المراحل.

### 2.1.2. معايير الائتمان المصرفي

تعرض المصارف التجارية عند ممارسة نشاطها الائتمانية الى جملة من المخاطر والتي تسبب في انخفاض ربحيتها، وفي بعض الحالات تؤدي الى فشلها، وعليه يتوجب على ادارتها عند تقييم التسهيلات الائتمانية المتعلقة به القيام بدراسة عدد من المعايير المرتبطة بالعميل وهي مايلي: ( بن محمد ، 2019 ، 115 )، وأن القرارات التي يصدرها المصرف تتحدد بشروط ومعايير محددة تتناسب مع سياستها الاقتراضية ( William, 2014, 15)

### 1. شخصية المقترض وسمعته :

تعد شخصية المقترض الركيزة الأساسية في القرار الائتماني وتتكون من مجموعة من الصفات الواجب توافرها في المقترض والمتمثلة ب ( السمعة، الصدق، الأمانة و النزاهة )، شخصية العميل له دور مهم في عملية منح الائتمان أو رفضه ( Jacobson, 2003, 47 ) حيث اذا توافرت هذه الصفات في العميل يجعله مسؤولاً عن تسديد التزاماته في تواريخ الأستحقاق وتخفف من المخاطر الائتمانية ، و على إدارة المصرف التأكد من شخصية المقترض وهي: ( عثمان ، 2013 ، 70-71 )

- أ. كشوفات حساب العميل لدى المصارف الأخرى لتحديد الجوانب الأيجابية والسلبية الخاصة بالعميل .
- ب. مركزية المخاطر عن طريق الأستعلام عن المقترضين من خلال المصرف المركزي .

نينوى ومصرف الخليج التجاري)، اذ بلغت عدد الاستثمارات الموزعة ( 80 ) استمارة على موظفي المصارف عينة البحث وتم استعادة (74) استمارة صالحة للتحليل واجراء الاختبارات.

### 1.8 الأساليب الإحصائية :

قام الباحثان باستخدام برنامج (SPSS, V26) لتشخيص ووصف متغيرات الدراسة باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهي:

1. معامل الثبات بطريقة الفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق متغيرات الدراسة
2. النسب المئوية والتكرارات ومنها (التوزيعات التكرارية، النسب المئوية، الاوساط الحسابية، الانحراف المعياري، معامل الارتباط البسيط، معامل الانحدار البسيط).

### 2. الأطار النظري للبحث

#### 2.1. الائتمان المصرفي

##### 2.1.1. مفهوم الائتمان المصرفي

يقدم المصارف التجارية الخدمات المصرفية المتعددة لعملائها ومن أهم تلك الخدمات وأخطرها هي الائتمان المصرفي، إذ يعد الائتمان المصرفي من الأنشطة الأكثر ربحية من جهة وأكثرها مخاطرة من جهة أخرى في حالة عدم قدرة المقترض على سداد التزاماتهم تجاه المصرف في مواعيد الأستحقاق المحدد من حيث أصل المبلغ مع فوائده، ويؤدي تعثر محافظ الائتمان المصرفي الى خسائر تلحق المصرف وتؤثر بشكل مباشر في نتائج أعمال المصرف (عثمان ، 2013 ، 2 )، وعليه يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه قيام المصرف المتاجرة بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات وأفراد المجتمع وتخضع الى أسس إستقر عليها العرف المصرفي ( الخرزجي، 2002 ، 12)، إذ أن الائتمان المصرفي يساعد في تحقيق الأستقرار المالي عن طريق رفع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية ( Sellon, 2008, 97)، كما عرف بأنها العملية التي يرتضى بها المصرف مقابل فائدة محددة على أن يمنح العميل تسهيلات في صورة أموال

ب. تحويل الضمان الى نقد بسهولة وبدون خسارة عند الحاجة الى ذلك.

ج. كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة المستحقات المطلوبة الناشئة من التسهيلات الائتمانية .

د. يجب أن يكون ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة.

### 5. النظرة المستقبلية أو المناخ العام :

ويقصد بما الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعمل سواء كانت داخلية أو خارجية لهذا تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف بمؤشرات الأقتصادية الكلية كمعدل نمو الناتج المحلي والتضخم ومعدلات الفوائد وسعر صرف العملة ( ربيعي، 2019، 17 ).

وفي عملية البحث الائتماني يجب الأهتمام بجمع المعلومات وتحليلها واستخراج المؤشرات الى مجال ارشادي لقرارات منح الائتمان ( الشواربي و الشواربي ، 2007 ، 542 ).

### 2.2. تعثر القروض المصرفية

تعتبر مشكلة تعثر القروض المصرفية من المشاكل التي لا تكاد تخلو من المصارف لذلك يهتم الخبراء والمتخصصون في المصارف التجارية اهتماماً كبيراً لعدم حدوثها، وعليه على المصارف عند منح القروض لعملائها التأكد من المركز المالي للعميل ومطالبة الضمانات لعدم تعرض المصرف لمشكلة القروض المتعثرة وأحياناً تقوم المصارف بفرض فوائد عن كل قرض متأخر السداد عن الاجال المحددة لحل المشكلة وعدم تعرض المصرف للخسائر المالية.

#### 2.2.1. مفهوم تعثر القروض المصرفية

تعد مشكلة القروض المتعثرة من المشكلات الرئيسية التي تواجه المصارف في العديد من دول العالم ولا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما تواجه المصارف أيضاً في العديد من دول العالم المتقدمة لان تعظيم الارباح من الاهداف التي تسعى اليه ادارة المصرف التجاري بهدف المحافظة على الاستمرار خاصة في الوقت الحالي الذي يتسم بالمنافسة الشديدة بين المصارف التجارية فيما بينها من جهة، وبين المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى التي تقدم خدمات قريبة من

ج. البيانات الموجودة لدى العملاء وفيما يتعلق بالقضايا القانونية والحجز على أموال غير المنقولة والأذونات العدلية والموجهة اليه.

د. الوسط التجاري الذي يعمل فيه .

هـ. استعمال المصارف فيما بينها من خلال تزويد أحد المصارف للمصرف الآخر بمعلومات إئتمانية توضح سلامة الوضع الائتماني للعميل

ولهذا يتوجب على المصرف والقسم الخاص بمنح الائتمان القيام بالرقابة المستمرة للمركز المالي للزبون ومتابعة التطورات الغير المتوقعة على المركز المالي لهم ( Crook, 2007, 828 ).

### 2. الغرض من القرض :

وهو قيام المصرف بدراسة أسباب حاجة المقترض الى القرض وفي اي جانب سيتم استخدام القرض المطلوب ( رمضان وجودة، 2008، 80 ).

### 3. المصدر الرئيس والأساس للسداد :

ويتكون من التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة المقترض ومدى قدرته على توليد النقد الكافي لسداد التزاماته ( نور ، 2005 ، 11 ).

### 4. الضمان :

الهدف الرئيسي من الضمان هو تأمين القرض في حالة عدم سداده وصرفه مقابل قيمة القرض وبالتالي عدم تعرضه الى التعثر (32, Chrystal, 2002)، ويشكل الضمان المعيار الاساسي للحماية من مخاطر تعثر القروض ويعطي للمصرف تأمينا ضد المخاطر الناتجة عند عدم قدرة لمقترض على السداد أو عدم رغبته في ذلك وتعدد نوع الضمانات التي يطلبها المصرف فهناك إئتمان بضمان شخصي او بضمان بضائع أو بضمان اوراق مالية أو بضمان أوراق تجارية أو غيرها ( الزبيدي ، 2002 ، 97 ) . ويراعي عند تحديد الضمان عدة عوامل هي مايلي :

أ. عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة التسهيلات الائتمانية.

الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية من جهة اخرى، وكذلك القدرة على مواجهة المخاطر ومنها مخاطرة القروض المتعثرة، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث القروض المتعثرة مما يفرض على الإدارة من وضع اسس رقابة سليمة واتخاذ قرارات مناسبة لحمايتها من التعرض الى القروض المتعثرة (ختو، 2018، 4).

عرفت القروض المتعثرة بأنها تلك التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل ولم يقيم بسدادها في مواعيد إستحقاقها ولذا تحول الدين من تسهيلات إئتمانية جارية الى ارصدة مدينة متوقعة وبمرور الوقت تتحول إلى دين متعثر (العوضي ، 1991 ، 2 )

وقسمت القروض المتعثرة إلى: ( رشيد وجودة ، 1999 ، 280 )

أ. ديون يشد بها ملاحظات مختلفة تستدعي من بعثها بدقة واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة ومن امثلة تلك الملاحظات التأخر في سداد الأقساط أكثر من شهر وعدم إستكمال المستندات في الملف وضعف حركة الحساب .

ب. ديون تقترب عن دائرة الخطر ويحتمل أن تبين خسارة للمصارف لأسباب تتعلق بضعف سيولة المنشأة المقترضة .

ج. ديون إمكانية تسديدها بالكامل مشكوك فيها حيث يكون هناك تأخر في سداد الدين أو القسط والفوائد لفترة تزيد عن ستة اشهر أو يكون الدين من المجموعة الثانية ويستمر بذلك بدون اي تحسن في الوضع .

## 2.2.2. أسباب تعثر القروض المصرفية

يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي الى تعثر القروض المصرفية إلى أربعة مجموعات وهي: (الحكيم، 2020، 35)، (عمار، 2017، 347)

### 1. الأسباب المتعلقة بالمصرف :

المصرف هو الجهة المسؤولة عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض وأن أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي الى تعثر قروضه وذلك للأسباب الآتية:

أ. عدم قدرة المصرف على تقدير الاحتياجات المادية للعميل المقترض .

ب. حدوث أخطاء في التحليل الائتماني .

ج. أخطاء في تقدير الضمانات .

د. منح المصرف القرض على شكل دفعة واحدة .

هـ. عدم وجود سياسة إئتمانية واضحة لدى المصرف التجاري.

و. اعطاء المصرف أولوية لعامل العائد على عامل المخاطرة .

ز. اتخاذ قرار منح الائتمان بناء على ضغوطات تمارسها أطراف أخرى .

ح. اتخاذ القرارات بناء على الضمانات .

ط. عدم قدرة المصرف على متابعة تطور المشروع الممول .

ي. عدم كفاية موظفي النشاط الائتماني .

ك. سوء ظروف عمال الموظفين في المصرف .

وبناءً على ما سبق يرى الباحثان بأنه يتوجب على ادارة المصرف القيام بجمع المعلومات الكافية عن طالب الائتمان وذلك بهدف اتخاذ القرار السليم فيما يتعلق بمنح الائتمان او رفضه.

## 2. الأسباب المتعلقة بالعميل :

وهي الأسباب التي تتعلق بطالب الائتمان ومن هذا الأسباب:

أ. عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للمصرف.

ب. استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من القرض .

ج. التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية .

د. اعتماد العميل على مصادر غير متكررة مما يزيد من عدم انتظام تدفقاته النقدية وأرباحه من فترة مالية الى أخرى .

هـ. عدم توفر الكفاءات الادارية والتقنية لدى العميل .

و. العوامل الشخصية الذاتية للعميل .

## 3. الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية :

وهي الأسباب التي تتعلق بالظروف والدورات الاقتصادية حيث ان التحول من حالة الأنتعاش الاقتصادي إلى حالة الكساد الاقتصادي، تؤثر بشكل كبير على ظهور مشكلة القروض المتعثرة ( Michael, 2001, 28 )، وهي خارجة

الائتمان المصرفي بتعثر القروض المصرفية وايضا هناك عدد قليل من البحوث التي اجريت في العراق حول هذا الموضوع وهناك بعض الدراسات التي تم اجرائها من قبل الباحثين في مختلف دول العالم وكالاتي:

دراسة (Cavallo & Majnoni, 2001,122) بعنوان (تأثير الظروف الاقتصادية في التحليل الائتماني)، وهدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الظروف الاقتصادية (الركود والرخاء الاقتصادي) على مشكلة تعثر القروض المصرفية، واستنتجت الدراسة بإمكان المصارف التجارية العمل على تحليل البيئة الاقتصادية بهدف الحد من تعثر قروضها، ودراسة (شافية، 2016، 102) بعنوان (ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة) واستنتجت الدراسة بأنه يتم اتخاذ قرار منح الائتمان بناء على جملة من المعايير وتمثل في أهمها كل من شخصية المقترض وقدرته على السداد، و دراسة (زهرة ورايح، 2016، 307) بعنوان (دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية) واستنتجت الدراسة على المصارف التجارية اتخاذ الحيطة والحذر عند منح الائتمان للعملاء والتأكد من مشروع العميل الذي يستخدم فيه القرض هل هو جاد ام لا من اجل تقليل المخاطر وعدم حدوث مشكلة التعثر في القروض المصرفية، ودراسة ( أحمد، 2020، 311) بعنوان (تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق) وكانت أبرز استنتاجاتها بأن التطور النسبي في عدد المصارف العاملة في العراق يساعد في تقديم الخدمات المصرفية ومنها الائتمان الى اكبر عدد ممكن من السكان وبالتالي تحقيق فوائد أكثر مما يؤدي الى حصول المصرف ميزة تنافسية ، ودراسة (خالد، 2003،) بعنوان (دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية) واستنتجت الدراسة بأن السبب الرئيسي لمشكلة القروض المتعثرة هو ضعف الخبرات والمهارات الادارية في المؤسسات المقترضة في اطار تغيرات البيئة، وتشير الدراسات الى ان معايير الائتمان لها دور مهم في الحد من تعثر القروض المصرفية وكذلك استنتجنا من خلال الدراسات السابقة بأن زيادة الاهتمام بمعايير الائتمان المصرفي يؤدي الى تقليل نسبة

عن ادارة كل من المصرف والمقترض اذ انهم لا يستطيعون التحكم والسيطرة عليها وتشمل الجوانب التالية:

- أ. تراجع الأداء الاقتصادي العام مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش.
- ب. الأحداث المفاجئة .
- ج. تدخل الحكومة في عمل المقترض مثل تحديد أسعار بيع السلع التي يبيعها أو أسعار المدخلات الانتاجية .
- د. المنافسة .
- هـ. عدم الاستقرار الأمني والسياسي .
- و. صغر حجم السوق وزيادة تأثيره بالظروف المحيطة .
- ز. نقص العملات الأجنبية وتقلب أسعارها .
- ح. ضعف نظام الرقابة الخارجية على المصارف التجارية.
- ط. تقلب الأنظمة التي تؤثر في قدرة العميل على توليد الأرباح .
- ي. عدم مرونة القوانين المتعلقة برهن الأموال .

#### 4. الأسباب المالية :

أي الحصول على المعلومات من خلال تحليل القوائم المالية المختلفة للمقترض وهي :

- أ. الميزانية العمومية عند انخفاض قيمة ( النقدية ، الذمم المدينة ، المخزونات ) .
- ب. قائمة الدخل عند انخفاض قيمة ( المبيعات أو زيادة المبيعات الآجلة بشكل مفاجئ، ارتفاع قيمة البضائع المعادة ، الزيادة في نسبة المصاريف الى المبيعات )

#### 2.3. الدراسات السابقة ذات العلاقة بين معايير الائتمان المصرفي وتعثر القروض المصرفية

تم اجراء عدد من الدراسات حول موضوع معايير الائتمان المصرفي وتعثر القروض المصرفية باستخدام مناهج وطرق ونتائج مختلفة وفي دول مختلفة، ما يميز هذا البحث عن البحوث الاخرى هي ربط معايير الائتمان المصرفي والمتمثلة ب (شخصية المقترض وسمعته، الغرض من القرض، القدرة على السداد، الضمان والمناخ العام) بأسباب تعثر القروض المصرفية المتمثلة ب (الاسباب المتعلقة بالمصرف، الاسباب المتعلقة بالعميل، الاسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية والاسباب المالية)، بينما اقتصرت البحوث السابقة على ربط وظائف اخرى من



من الذكور ونسبة الإناث (45.9%) أما شأن متغير العمر فقد اتضح أن الفئة العمرية الأكثر ظهوراً في الدراسة كانت الفئة الثانية (25 - 45 سنة) والتي مثلت نسبة (68.9%) من مجموع أفراد عينة الدراسة. كما يتضح من الجدول أدناه إن غالبية أفراد عينة الدراسة حاصلين على شهادة بكالوريوس حيث بلغ نسبتهم (70.3%) ويدل هذا على أن قراراتهم تتجه متغيرات الدراسة غالباً ما تكون قرارات عقلانية وموزونة. كما يبين الجدول أيضاً أن الأفراد الذين تبلغ مدة خدمتهم في المصارف الأهلية المبحوثة (5 - 15 سنة) هم الذين شكلوا النسبة الأعلى في هذه الدراسة وبلغت هذه النسبة (52.7%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة. كما يتبين من النسب الواردة في الجدول أن نسبة (39.2%) من أفراد عينة البحث خضعوا بصورة متساوية لفئتي (1 - 3 دورة) في مجال العمل المصرفي والجدول (3.1) يوضح كل هذه النسب:

القروض المتعثرة من خلال قيام المصرف التجاري بعدد من الاجراءات المتعلقة بالمصرف قبل منح الائتمان للعميل ويعتبر شخصية العميل وقدرته على السداد من المعايير التي تؤثر على عدم حدوث ظاهرة القروض المتعثرة في المصارف التجارية لان القروض المتعثرة هي من اكبر المشاكل التي تواجه المصارف التجارية والائتمان المصرفي هو من الخدمات التي يعتبرها المصرف الجانب الاساسي في الحصول على الايرادات.

### 3. الاطار العملي للدراسة

#### 3.1. وصف أفراد عينة الدراسة

تناول في هذه الفقرة وصف الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة والتي تعد الركيزة الأساسية في تحقيق أحد متطلبات البحث العلمي والتعرف على الفروق بين متغيرات البحث على وفق تلك الخصائص، كما هو مبين في الجدول (3.1) حيث اظهرت أن (54.1%) من أفراد عينة الدراسة

جدول (2): توزيع الافراد المبحوثين تبعاً للخصائص الفردية

النسبة %	العدد	توزيع الافراد المبحوثين حسب
54.1	40	الجنس ذكر
45.9	34	أنثى
20.3	15	الفئات العمرية اقل من 25 سنة
68.9	51	25 - 45 سنة
10.8	8	اكثر من 45 سنة
5.4	4	التحصيل الدراسي دراسات عليا
70.3	52	بكالوريوس
21.6	16	دبلوم معهد
2.7	2	اعدادية فأقل
32.4	24	مدة الخدمة اقل من 5 سنة
52.7	39	5 - 15 سنة
14.9	11	اكثر من 15 سنة
14.9	11	عدد الدورات التدريبية بلا دورة
39.2	29	1 - 3 دورة
23	17	4 - 6 دورة
23	17	اكثر من 6 دورات

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

### 3.2. وصف وتشخيص متغيرات الدراسة

تم وصف المتغيرات المعتمدة في الدراسة على مستوى المصارف الاهلية في مدينة دهوك في عينة الدراسة وكما يلي:

#### 3.2.1 وصف وتشخيص ابعاد معايير الائتمان المصرفي

تتناول هذه الفقرة وصف مؤشرات معايير الائتمان المصرفي والمعتمدة في أنموذج الدراسة وبالشكل التالي:

##### 1. شخصية المقرض: يتضح من النتائج الواردة في الجدول

(3) الى ان اجابات المبحوثين حول هذا البعد من خلال مؤشرات (X1-X3) تميل باتجاه الاتفاق وبنسبة (87.8%) من تلك الاجابات وبوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.7) بالمقابل بلغت نسبة عدم الاتفاق على مؤشرات هذه البعد (3.2%) وهذا يدل على أن المصارف الاهلية قيد الدراسة مهتمة بالحصول على المعلومات على شخصية المقرض وذلك من اجل اتخاذ قرارات سليمة تخدم المصرف. كما أشارت النتائج إلى أن أعلى نسبة اتفاق لعينة البحث كانت على المؤشر (X1) الذي يدل إلى ان المصارف الاهلية المبحوثة تعتمد على شخصية الزبون عند منح الاقتراض لمنع حالة التعثر، حيث بلغت نسبة الاتفاق على هذا المؤشر (39.2%) من إجابات المبحوثين وبوسط حسابي (4.31) وانحراف معياري (0.6). في حين أقل نسبة اتفاق كانت على المؤشر (X 3) الذي يدل إلى أن المصارف الاهلية المبحوثة تقوم التحقق من كشوفات حساب العميل لدى المصارف الاخرى لعدم التعرض لتعثر القروض المصرفية، إذ بلغت هذه النسبة (24.3%) من اجابات المبحوثين وبلغ وسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (0.86).

##### 2. الغرض من القرض: اظهر الجدول (3) ان اجابات

المبحوثين حول هذا البعد من خلال مؤشرات (X4 – X6) تميل باتجاه الاتفاق وبنسبة (80.6%) من تلك الاجابات وبوسط حسابي (4.09) وانحراف معياري (0.85) في حين بلغت نسبة عدم الاتفاق على مؤشرات هذه البعد (7.2%) وهذا يدل على أن المصارف الاهلية المبحوثة تقوم بدراسة الغرض من القرض قبل منحه لمواجهة حالة التعثر. كما هو

موضح في الجدول (3.2) إن أعلى نسبة اتفاق لعينة البحث كانت على المؤشر (X 6) الذي يشير إلى الزام العميل العميل بقوانين المصرف عند منح الائتمان، حيث بلغت نسبة الاتفاق على هذا المؤشر (37.8%) من إجابات المبحوثين وبوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.92). في حين بلغت أقل نسبة اتفاق كانت على المؤشر (X 5) الذي يشير إلى قيام المصرف بمتابعة القروض في خطوات صرفها لمواجهة القروض المتعثرة وقد بلغت هذه النسبة (35.1%) من اجابات المبحوثين وبلغ وسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.85).

##### 3. القدرة على السداد: أظهرت نتائج الجدول (3) الى ان

اجابات المبحوثين حول هذا البعد من خلال مؤشرات (X7 X9) – تميل باتجاه الاتفاق وبنسبة (72.5%) من تلك الاجابات وبوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.89) وبالمقابل أشارت نسبة عدم الاتفاق على مؤشرات هذه البعد (9.5%). كما يشير معطيات الجدول (3.2) إن أعلى نسبة الاتفاق لعينة البحث كانت على المؤشر (7 X) وهذا يشير إلى أن المصرف يقوم بمراقبة التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة العميل طالب الائتمان، إذ بلغت نسبة الاتفاق على هذا المؤشر (29.7%) من إجابات المبحوثين وبوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.89). في حين بلغت أقل نسبة كانت للمؤشر (X 9) الذي يدل يقوم المصرف بتحليل قدرة العميل في نموذج اتفاقية القرض ، وقد بلغت هذه النسبة (24.3%) من اجابات المبحوثين وبلغ وسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.91).

##### 4. الضمان: تتضح من النتائج الواردة في الجدول (3) الى ان

اجابات المبحوثين حول هذا البعد من خلال مؤشرات (X10 X12) – تميل باتجاه الاتفاق وبنسبة (78.4%) من تلك الاجابات وبوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.82) بالمقابل بلغت نسبة عدم الاتفاق على مؤشرات هذه البعد (5%) وهذا يدل على أن المصارف الاهلية قيد الدراسة يتحقق من ملكية الضمان والسرعة في تحويله الى نقد. كما يشير الجدول ايضا بأن المؤشر (X 12) قد سجل بأعلى

على مؤشرات هذه البعد (2.7 %) وهذا يشير إلى أن المصارف يهتم بمتغيرات الظروف البيئية وتراعي مسؤولياتها الاجتماعية. كما يشير الجدول أيضا بأن المؤشر (X 13) أسهم بأعلى نسبة اتفاق والذي يدل إلى ان المصارف الاهلية المبحوثة تراعي المصرف مسؤولياتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها ، والتي بلغ اسهامها (35.1 %) من إجابات المبحوثين وبوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.77). في حين أقل نسبة اتفاق كانت على المؤشر (X 14) الذي يدل إلى أن المصارف الاهلية المبحوثة تقوم بمتابعة التغير في الاسعار لمواجهة التعثر المالي ، وقد بلغت هذه النسبة (20.3 %) من اجابات المبحوثين وبلغ وسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (0.67).

نسبة اتفاق والذي يشير إلى أن المصارف المبحوثة تقو بالتأكد من ملكية العميل للضمانات، حيث بلغت (39.2 %) من إجابات المبحوثين وبوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.69). في حين بلغت أقل نسبة اتفاق كانت على المؤشر (X 11) والذي يدل إلى أن المصارف الاهلية المبحوثة تقوم بالتحقق من تحويل الضمان الى نقد بسرعة، وقد بلغت هذه النسبة (21.6 %) من اجابات المبحوثين وبلغ وسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.86).

**5. المناخ العام:** أشرت النتائج الواردة في الجدول (3) حول المؤشرات (X13 – X15) تميل باتجاه الاتفاق وبنسبة (81.5 %) من تلك الاجابات وبوسط حسابي (4.09) وانحراف معياري (0.75) بالمقابل بلغت نسبة عدم الاتفاق

جدول (3): التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الائتمان المصرفي ومؤشراتها

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقاييس الاستجابة										الرمز	معايير الائتمان المصرفي
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
0.60	4.31	0.0	0	0.0	0	8.1	6	52.7	39	39.2	29	X 1	شخصية القرض
0.66	4.24	0.0	0	2.7	2	4.1	3	59.5	44	33.8	25	X 2	
0.86	3.95	1.4	1	5.4	4	14.9	11	54.1	40	24.3	18	X 3	
0.70	4.17	0.5		2.7		9.0		55.4		32.4			المعدل
		3.2		9.0		87.8							المجموع
0.70	4.24	0.0	0	1.4	1	10.8	8	50.0	37	37.8	28	X4	العرض من القرض
0.94	4.04	1.4	1	6.8	5	13.5	10	43.2	32	35.1	26	X5	
0.92	3.97	4.1	3	8.1	6	12.2	9	37.8	28	37.8	28	X6	
0.85	4.09	1.8		5.4		12.2		43.7		36.9			المعدل
		7.2		12.2		80.6							المجموع
0.89	3.84	1.4	1	12.2	9	17.6	13	39.2	29	29.7	22	X7	القدرة على السداد
0.86	3.96	1.4	1	5.4	4	14.9	11	52.7	39	25.7	19	X8	
0.91	3.85	1.4	1	6.8	5	21.6	16	45.9	34	24.3	18	X9	
0.89	3.88	1.4		8.1		18.0		45.9		26.6			المعدل
		9.5		18.0		72.5							المجموع
0.92	3.97	2.7	2	2.7	2	18.9	14	45.9	34	29.7	22	X10	الضمان
0.86	3.84	0.0	0	8.1	6	21.6	16	48.6	36	21.6	16	X11	
0.69	4.27	0.0	0	1.4	1	9.5	7	50.0	37	39.2	29	X12	
0.82	4.03	0.9		4.1		16.7		48.2		30.2			المعدل
		5.0		16.7		78.4							المجموع
0.80	4.14	0.0	0	4.1	3	13.5	10	47.3	35	35.1	26	X13	

0.67	3.99	0.0	0	1.4	1	18.9	14	59.5	44	20.3	15	X14	ر
0.77	4.15	0.0	0	2.7	2	14.9	11	47.3	35	35.1	26	X15	ع
0.75	4.09	0.0		2.7		15.8		51.4		30.2			المدل
				2.7		15.8		81.5					المجموع

مصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

### 3.2.2 وصف وتشخيص ابعاد تعثر القروض المصرفية

تتناول هذه الفقرة وصف مؤشرات ابعاد تعثر القروض المصرفية المعتمدة في نموذج الدراسة وبالشكل التالي:

**1. الأسباب المتعلقة بالمصرف:** تشير النتائج الواردة في الجدول (4) الى ان اجابات المبحوثين حول هذا البعد من خلال مؤشراتها (Y1 - Y3) تميل باتجاه الاتفاق وبنسبة (46.33%) من تلك الاجابات وبوسط حسابي (3.64) وبانحراف معياري (0.96) بالمقابل بلغت نسبة عدم الاتفاق على مؤشرات هذه البعد (12%) ويشير هذه النتائج بان المصارف المبحوثة ملتزمة بالضوابط المصرفية السليمة ولا تقوم بالمغامرة في سياستها الائتمانية. كما أشارت نتائج الجدول (4) إن أعلى نسبة اتفاق لعينة البحث كانت على المؤشر (3 Y) الذي يدل إلى التأخر في الكشف المبكر لحالة التعثر، وبلغت نسبة الاتفاق على لهذا المؤشر (27.03%) من إجابات المبحوثين وبوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (0.96). في حين بلغت أقل نسبة اتفاق على المؤشر (2 Y) الذي يشير إلى أن المصارف الاهلية المبحوثة تقوم باتباع سياسة المغامرة في منح القروض، وقد بلغت هذه النسبة (16.22%) من اجابات المبحوثين وبلغ وسط حسابي (3.70) وبانحراف معياري (0.96).

**2. الأسباب المتعلقة بالعميل:** أظهرت نتائج الجدول (4) الى ان اجابات المبحوثين حول هذا البعد من خلال مؤشراته (Y4- Y6) تميل باتجاه الاتفاق وبنسبة (49.33%) من تلك الاجابات وبوسط حسابي (3.71) وبانحراف معياري (0.94) بالمقابل بلغت نسبة عدم الاتفاق على مؤشرات هذه البعد (8.67%) وهذا يشير إلى أن المصارف الاهلية المبحوثة عليها التأكد من من هدف الزبون طالب الائتمان. كما بينت نتائج الجدول ايضا بأن المؤشر (5 Y) اسهم

بأعلى نسبة اتفاق لعينة البحث والذي يدل إلى أن التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية هو من أهم اسباب التعثر، وبلغت نسبة الاتفاق على هذا المؤشر (22.97%) من إجابات المبحوثين وبوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.91). في حين كان للمؤشر (6 Y) اقل مستوى من الاسهام في تعزيز نسبة الاتفاق على مستوى هذا البعد والذي يشير إلى عدم تقديم المعلومات الصحيحة من قبل الزبون للمصرف هو من أسباب التعثر، وقد بلغت هذه النسبة (13.51%) من اجابات المبحوثين وبلغ وسط حسابي (3.62) وبانحراف معياري (0.95).

**3. الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية:** تظهر نتائج واردة في الجدول (4) ان اجابات المبحوثين حول هذا البعد من خلال مؤشراتها (Y7 - Y9) تميل باتجاه الاتفاق وبنسبة (52.67%) من تلك الاجابات وبوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (0.85) وهذا يشير إلى أن التعثر المصرفي يعود أسبابه إلى الظروف المتعلقة بالبيئة الخارجية وبنسبة (52.67%)، كما أشار النتائج أن المؤشر (Y7) سجلت أعلى نسبة اتفاق لعينة البحث والذي يدل الأنكماش الاقتصادي هو من الأسباب الرئيسة للتعثر المصرفي، إذ بلغت نسبة الاتفاق على هذا المؤشر (31.08%) من إجابات المبحوثين وبوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.79). في حين كان أقل نسبة لدى المؤشر (9 Y) في تعزيز نسبة الاتفاق على مستوى هذا البعد والذي يشير إلى أن تغير في الانظمة التي تؤثر في قدرة العميل على توليد الأرباح هو من أسباب التعثر، وقد بلغت هذه النسبة (16.22%) من اجابات المبحوثين وبلغ وسط حسابي (3.76) وبانحراف معياري (0.82).

**4. الأسباب المالية:** تظهر النتائج الواردة في الجدول (4) ان اجابات المبحوثين حول هذا البعد من خلال مؤشراتها (Y10

Y12) – تميل باتجاه الاتفاق ونسبة (52.67%) من تلك الاجابات وبوسط حسابي (3.91) وبانحراف معياري (0.90) في حين بلغت نسبة عدم الاتفاق على مؤشرات هذه البعد (4.67%) وهذا يدل العوامل المالية هي من الأسباب الرئيسة للتعثر المصرفي. كما أشارت النتائج بان المؤشر (Y 10) أسهم بأعلى نسبة اتفاق لعينة البحث والذي يشير بأن انخفاض قيمة العملة من الاسباب التي تؤدي إلى التعثر ، إذ نسبة الاتفاق على هذا المؤشر (32.43%) من إجابات

المبحوثين وبوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.84). في حين كان للمؤشر (Y12) اقل مستوى من الاسهام في تعزيز نسبة الاتفاق على مستوى هذا البعد والذي يشير إلى أن عدم توفر نظم الرقابة المالية عند منح القروض للعملاء، وقد بلغت هذه النسبة (22.97%) من اجابات المبحوثين وبلغ وسط حسابي (3.69) وبانحراف معياري (0.98)

جدول (4): التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوراسط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تعثر القروض المصرفية ومؤشراتها

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقاييس الاستجابة										الرمز	تغير القروض المصرفية
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة			
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
0.98	3.54	2.7	2	14.86	11	28.38	21	33.78	25	20.27	15	Y 1	الأسباب المتعلقة بالمصرف
0.96	3.7	4.05	3	8.11	6	17.57	13	54.05	40	16.22	12	Y 2	
0.94	3.69	2.7	2	16.22	12	17.57	13	36.49	27	27.03	20	Y 3	
0.96	3.64	2.33		9.67		15.67		30.67		15.67		المعدل	
		12		15.67		46.33						المجموع	
0.99	3.66	5.41	4	10.81	8	17.57	13	44.59	33	21.62	16	Y4	الأسباب المتعلقة بالعمل
0.91	3.84	1.35	1	6.76	5	21.62	16	47.3	35	22.97	17	Y 5	
0.95	3.62	4.05	3	6.76	5	25.68	19	50	37	13.51	10	Y 6	
0.94	3.71	2.67		6		16		35		14.33		المعدل	
		8.67		16		49.33						المجموع	
0.79	4.08	0	0	4.05	3	14.86	11	50	37	31.08	23	Y 7	الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية
0.94	3.77	1.35	1	8.11	6	25.68	19	41.89	31	22.97	17	Y8	
0.82	3.76	0	0	8.11	6	24.32	18	51.35	38	16.22	12	Y9	
0.85	3.87	0.33		5		16		35.33		17.33		المعدل	
		5.33		16		52.67						المجموع	
0.84	4.05	1.35	1	1.35	1	20.27	15	44.59	33	32.43	24	Y10	

0.88	3.99	1.35	1	4.05	3	18.92	14	45.95	34	29.73	22	Y11	الاسباب المالية
0.98	3.69	4.05	3	6.76	5	28.38	21	37.84	28	22.97	17	Y12	
0.9	3.91	1.67		3		16.67		31.67		21		المعدل	
			4.67			16.67			52.67			المجموع	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

### 3.3. اختبار فرضيات الدراسة

من اجل اختبار الفرضيات البحث تم استخدام علاقة الارتباط والاثر بين ابعاد معايير الائتمان المصرفي وابعاد تعثر القروض المصرفية وكالاتي:

#### 3.3.1 تحليل علاقات الارتباط بين ابعاد معايير الائتمان

##### المصرفي وابعاد تعثر القروض المصرفية

تركز هذه الفقرة على اختبار الفرضية الاولى والتي تشير الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين ابعاد معايير الائتمان المصرفي والمتمثلة ب (شخصية المقترض وسمعته، الغرض من القرض، القدرة على السداد، الضمان والمناخ العام) وابعاد التعثر

المصرفي والمتمثلة ب (الاسباب المتعلقة بالمصرف، الاسباب المتعلقة بالعميل، الاسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية والاسباب المالية) عند المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد لدى المصارف الاهلية المبحوثة في مدينة دهوك وأشارت نتائج الجدول (5) الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المؤشر الكلي لابعاد معايير الائتمان و المؤشر الكلي لابعاد التعثر المصرفي اذ بلغت درجة الارتباط (0.739) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، مما يعني إن لأبعاد معايير منح الائتمان يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومهماً في الحد من تعثر القروض المصرفية.

جدول (5): علاقات الارتباط بين ابعاد معايير الائتمان المصرفي وتعثر القروض المصرفية.

المؤشر الكلي	الاسباب المتعلقة بالمصرف	الاسباب المتعلقة بالعميل	الاسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية	الاسباب المتعلقة المالية	المؤشر الكلي
0.824**	0.671*	0.703**	0.728**	0.825**	شخصية المقترض وسمعته
0.734**	0.629**	0.736**	0.651**	0.727**	الغرض من القرض
0.721**	0.701**	0.798**	0.692*	0.803**	القدرة على السداد
0.768**	0.655**	0.772**	0.726**	0.758**	الضمان
0.672**	0.503*	0.562*	0.602**	0.672**	المناخ العام
0.739**	0.681**	0.706**	0.703**	0.835**	المؤشر الكلي

(\*\*) معنوي عند مستوى 0.01 (\*) معنوي عند مستوى 0.05

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

حين أشارت نتائج الجدول (3.4) بأن أضعف قوة علاقة ارتباط كان بين متغيري (المناخ العام) و متغير الاسباب المتعلقة بالمصرف، إذ بلغت (0.503) وهي معنوية عند مستوى (0.05)، كما أشارت النتائج بأن هناك علاقة ارتباط معنوية موجبة بين معظم ابعاد معايير منح الائتمان وابعاد تعثر القروض المصرفية. لذا يمكن قبول الفرضية الاولى للبحث والتي تنص توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية عند

كما تشير معطيات الجدول (5) بان اقوى علاقة كان بين متغيري (شخصية المقترض وسمعته) كاحد ابعاد معايير الائتمان و(الاسباب المالية) كاحد ابعاد التعثر المصرفي، اذ بلغت درجة الارتباط (\*\*0.825) وهي علاقة معنوية عند المستوى (0.01)، وتليها علاقة متغير (القدرة على السداد) مع المتغير المعتمد (الاسباب المالية)، إذ بلغت العلاقة بينهما (\*\*0.803) وهي علاقة معنوية عند المستوى (0.01)، في

معنوي ذو دلالة احصائية لأبعاد معايير منح الائتمان في الحد من تعثر القروض المصرفية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشر الكلي لقيمة F المحسوبة البالغة (103.62) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.7)، مما يعني قوة معنوية النموذج عند مستوى (0.05) وكذلك الدرجة المعنوية (Significant) البالغة (0.000). وهذا ما يؤكد ايضا معامل التحديد ( $R^2$ ) البالغة (0.815) ويدل ذلك على ان ابعاد معايير الائتمان المصرفي يفسر تقريبا (81.5%) من التغيرات الحاصلة في تعثر القروض المصرفية، والنسبة المتبقية البالغة تقريبا (18.5%) من التغيرات في تعثر القروض المصرفية تعود الى عوامل اخرى لم تتضمنها نموذج الدراسة.

مستوى (0.05) بين معايير منح الائتمان ب (شخصية المقترض وسمعته، الغرض من القرض، القدرة على السداد، الضمان والمناخ العام) وتعثر القروض المصرفية المتمثلة ب (الأسباب المتعلقة بالمصرف، الأسباب المتعلقة بالعميل، الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية والأسباب المالية) على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد لدى العاملين في المصارف الاهلية في مركز مدينة دهوك.

### 3.1.1. تحليل علاقات الاثر بين ابعاد تقنيات المعلومات وابعاد جودة الخدمة المصرفية.

يوضح الجدول (6) أثر ابعاد معايير منح الائتمان كمتغير مستقل في الحد من تعثر القروض المصرفية بوصفها متغيراً معتمداً، إذ تشير معطيات الجدول المذكور إلى وجود تأثير

جدول (6): علاقات التأثير بين ابعاد الائتمان المئرفى وابعاد تعثر القروض المصرفية

المؤشر الكلي	أبعاد معايير الائتمان المصرفي					المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
	المناخ العام	الضمان	القدرة على السداد	الغرض من القرض	شخصية المقترض وسمعته		
0.893	0.801	0.742	0.773	0.763	0.842	B	تغير القروض المصرفية
0.815	0.811	0.721	0.653	0.601	0.782	$R^2$	
103.62	98.61	112.75	105.35	77.23	114.42	F Test	
13.78	14.71	12.35	12.19	8.19	13.96	T Test	
.000	.000	.000	.000	.000	.000	Significant	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

F الجدولية = 5.7 T الجدولية = 1.8  $P \leq 0.05$  N = 74

قيمة كانت من نصيب الضمان، حيث بلغت قيمة (B) (0.742) ولها ايضا اثر ايجابي ومهم على التعثر المصرفي، وهذه النتائج تتوافق مع بعض الدراسات السابقة لكل من دراسة (شافية، 2016، 102)، ودراسة (زهرة ورايح، 2016، 307)، ودراسة (أحمد، 2020، 311) ودراسة (خالد، 2003)، وبهذا تتحقق الفرضية الثانية والتي تنص بوجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين معايير منح الائتمان ب (شخصية المقترض وسمعته، الغرض من القرض، القدرة على السداد، الضمان

أشارت نتائج الجدول (6) ان اعلى قيمة (T.Test) كانت لبعده المناخ العام في التعثر المصرفي إذ بلغت (14.71) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.8)، واكل قيمة كانت لمتغير الغرض من القرض حيث بلغت (8.19) وهي ايضا اكبر من قيمة الجدولية البالغة (1.8). كما يلاحظ الجدول (6) ان اعلى قيمة (B) كانت لبعده المناخ العام وهذا يشير الى ان له اثر ايجابي ومهم على تعثر المصرفي حيث ان الارتفاع في نسبة المناخ العام بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة في الحد من التعثر المصرفي بنسبة (0.801)، في حين ان اقل

إسهام الغرض من القرض في التغيرات الحاصلة في تعثر القروض المصرفية يبلغ حوالي (65.3%).

- يوجد تأثير معنوي لمتغير القدرة على السداد في الحد من تعثر القروض المصرفية ، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (105.35) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.7) وبلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.653) والذي يشير إلى أن إسهام القدرة على السداد في التغيرات الحاصلة في تعثر القروض المصرفية يبلغ حوالي (65.3%)

- يوجد تأثير معنوي للضمان في الحد من تعثر القروض المصرفية ، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (112.75) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.7) وبلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.721) والذي يشير إلى أن إسهام الضمان في التغيرات الحاصلة في تعثر القروض المصرفية يبلغ حوالي (72.1%).

- يوجد تأثير معنوي المناخ العام في متغير التعثر المصرفي ، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (98.61) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.7) وبلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.811) والذي يشير إلى أن إسهام المناخ العام في التغيرات الحاصلة في تعثر القروض المصرفية يبلغ حوالي (81.1%).

#### 4.2 المقترحات

- أن تهتم المصارف العاملة في دهوك بالعناصر الخاصة بالعميل كحجم ونوع نشاطه ومدى قدرته على تسديد التزاماته في مواعيدها المتفق عليها مع المصرف.

- تفعيل دور الرقابة الداخلية من قبل المصارف الأهلية وقيامها بتفعيل دور التحليل الائتماني قبل وثناء وبعد القرار الائتماني.

- وضع سياسة ائتمانية شفافة وواضحة تكون دليلاً للإدارة المسؤولة عن الائتمان.

- على المصارف الاعتماد على تقنيات متطورة لتحسين طرق تقديم الخدمات للعملاء.

- كون معايير منح الائتمان أثر بشكل ايجابي على ربحية المصارف الاهلية مما يستوجب عليه ادارات تلك المصارف بدراسة تلك المعايير بدقه.

والمناخ العام) وتعثر القروض المصرفية المتمثلة ب (الأسباب المتعلقة بالمصرف، الأسباب المتعلقة بالعميل، الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية والأسباب المالية) على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد لدى العاملين في المصارف الاهلية في مركز مدينة دهوك.

#### 4. الاستنتاجات والمقترحات

تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وكالاتي:

##### 4.1 الاستنتاجات

##### اولاً: استنتاجات الجانب النظري

- هناك أهمية كبيرة لدراسة معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض لدى المصارف العاملة في دهوك.  
- تمتلك العاملين في المصارف الأهلية في دهوك دراية بالاسباب الحقيقية والمباشرة لمشكلة تعثر قروضها.  
- اتفق جميع أفراد العينة على وجود تأثير معنوي وقوي بين معايير منح الائتمان وتعثر القروض المصرفية.

##### ثانياً: استنتاجات الجانب الميداني والاحصائي:

- أظهرت النتائج بان اقوى علاقة كانت بين عامل شخصية المقترض وسمعته والاسباب الخاصة بالمصرف حيث كانت (0.825)، تلاها علاقة القدرة على السداد والأسباب المالية إذ بلغت (0.823). مما يشير إلى أن الاسباب الرئيسة لتعثر القروض تعود إلى الأسباب المالية.

- يوجد تأثير معنوي لمتغير شخصية المقترض وسمعته في الحد من تعثر القروض المصرفية، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (114.42) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.7) عند درجتي حرية (47, 1) وبلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.782) والذي يشير إلى أن متغير شخصية المقترض وسمعته يسهم بنسبة (78.2%) في التغيرات الحاصلة في متغير تعثر القروض المصرفية.

- يوجد تأثير معنوي لعامل الغرض من القرض في الحد من تعثر القروض المصرفية ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (77.23) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.7)، وبلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.601) والذي يشير إلى أن



أحمد، محسن ابراهيم، (2020)، تحليل وتقييم الائتمان المصرفي في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، العراق، المجلد (4)، العدد (2).

زهرة، عروسي قرين، (2016)، دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى المصارف التجارية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد (26).

عبدالقادر، تشيكو، (2001)، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد (20).

الحزرجي، منير حسن، (2002)، السياسة الائتمانية في منح القروض المصرفية، مجلة الرشيد المعرفي، العدد (7)

### ج. الرسائل والاطاريح الجامعية

الحكيم، نسرين محمد طاهر، (2020)، الدور الوسيط لحجم الائتمان النقدي في العلاقة التائية لمخرجات نظام الاستعلام المصرفي ومحددات الائتمان في التعثر الائتماني، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك.

نور، أحمد محمد حسن، (2005)، قياس القدرة الائتمانية في منظمات الاعمال في الاردن، رسالة الماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ربعي، أحمد يوسف، (2019)، القروض المتعثرة في مؤسسات الاقراض في فلسطين أسبابها و سبل معالجتها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الخليل، فلسطين.

شافية، خلايفية، (2016)، ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في التقليل من القروض المتعثرة، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي، الجزائر.

خالد، مرعي حسن محمد، (2003)، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية في البنوك التجارية في الاردن، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ختو، الطاهر بن ختو، (2018)، محددات الربحية في المصارف التجارية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، الجزائر.

### ثانياً: المصادر الاجنبية

Cavallo, Michele and Giovanni Majnoni, 2001, Du Banks Provision for Bad Loans in Good Times, Washington, USA.

Chrystal, C, (2005), Lending Policy, Journal of Banking and Finance, Vol (24), USA.

Crook, (2007) Central banks, Journal of the operational Research, No (3).

- على إدارة المصرف متابعة اي تغير سلبي يحدث في أنشطة العميل لتجنب مشكلة تعثر القروض.

### المصادر

#### أولاً: المصادر العربية

##### أ. الكتب

عثمان، محمد داود عثمان، (2013)، تحليل الائتمان المصرفي، جامعة فلادلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، قسم العلوم المالية والمصرفية، ط1، عمان، الاردن.

رمضان، زياد رمضان، وجودة، محفوظ جودة، (2008)، ادارة مخاطر الائتمان، القاهرة، مصر.

بن محمد، الياس بن ابراهيم، (2019)، أحكام التسهيلات الائتمانية، ط1، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، ادرة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن.

الشواربي، عبدالحاميد، (2007)، ادارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي نظر المصرفية والقانونية، الاسكندرية، مصر.

جودة، رشيد، (1999)، ادارة الائتمان، ط1، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن.

العوضي، علي، (2004)، الديون المتعثرة وتسويتها، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

الخضيري، محسن، (1996)، الديون المتعثرة، الظاهرة والاسباب والعلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

العلاق، بشير عباس، (1998)، ادارة المصارف - مدخل وظيفي، جامعة التحدي، الاردن.

##### ب. الدوريات العلمية

خلف، ابراهيم عمار، (2017)، تحليل العلاقة بين معايير تقييم منح الائتمان المصرفي والقروض المتعثرة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (23)، العدد (98).

الطاهر، عمر علي بابكر و بن عبدالله، نزار، (2019). أثر جودة الخدمات المصرفية على رضا العمال دراسة ميدانية: المصارف التجارية بمحافظة الدرب - المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (14).

جميل، شفان عبدالرحمن، (2021). أنماط التحالفات الاستراتيجية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المديرين في عدد من الشركات ومكاتب السياحة والسفر في مدينة دهوك. مجلة جامعة دهوك، العدد (24).

- Sellon, Edward, (2012), Credit Risk Lending Decisions of Banks No (8), Vo (5) .
- Willian, (2014), The Role of Foreign Banks in Emerging Banking Sector, Journal of Economics and Sustainable Development, vol (8), No (3).
- Jacobson, T(2003) Bank Lending Policy and Value at Risk, Journal of Banking and Finance, Vo(26), No (9), Germany.
- Mark (1999), Banking Risk Management, ABA Banking Journal,Vo(46), No (4).
- Michael Rosplock, (2001), Advanced Analysis for performing Forensic Financial Analysis.

### الملحق (1)

#### اسماء سادة المحكمين

ت	السادة المحكمين	اللقب العلمي
1	د. خيري علي اوسو	استاذ
2	د. فارس محمد فؤاد	استاذ مساعد
3	د. نسرين محمد طاهر السعدي	استاذ مساعد

الملحق (2)



أقليم كردستان - العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة دهوك

م / نموذج الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نرجو مساهمتكم في إنجاز البحث الموسوم (دور معايير الائتمان المصرفي في الحد من تعثر القروض المصرفية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في عدد من المصارف الاهلية في مدينة دهوك)). وذلك من خلال ما تتصفون به من الدقة التي تعكس اهتمامكم للوصول إلى النتائج الدقيقة و الصحيحة التي تخدم المجتمع من اجل تحسين مستوى التعليم في المجتمع، ونرجو تفضلكم مشكورين بتقويم فقرات الاستمارة بما ترونه مناسبة لكل عبارة.

راجين تعاونكم مع التقدير

أولاً: بيانات تعريفية:

1. الجنس: ( ) ذكر ( ) انثى
2. العمر: ( ) اقل من 25 سنة، ( ) 25 - 45 سنة، ( ) أكثر من 45 سنة
3. المستوى العلمي: ( ) دراسات عليا، ( ) بكالوريوس، ( ) دبلوم معهد، ( ) إعدادية فأقل
4. مدة الخدمة: ( ) اقل من 5 سنوات، ( ) 5 - 15 سنة، ( ) أكثر من 15 سنة
5. عدد الدورات التدريبية في مجال ادارة المصرف: ( ) بلا دورة، ( ) 1-3 دورة، ( ) 4-6 دورة، ( ) أكثر من 6 دورات

ثانياً: معايير الائتمان المصرفي:

ت	العبارات	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
أ.	شخصية المقترض وسمعته					
1	يعتمد المصرف على شخصية المقترض عند منح الائتمان لمواجهة تعثر القروض.					
2	يتابع المصرف النشاطات والعمليات التي يقوم بها العميل طالب الائتمان المصرفي.					
3	يتم التحقق من كشوفات حساب العميل لدى المصارف الاخرى لعدم التعرض لتعثر القروض المصرفية.					
ب.	الغرض من القرض					
4	يقوم المصرف بدراسة اسباب حاجة العميل طالب الائتمان من القرض.					
5	يقوم المصرف بمتابعة القروض في خطوات صرفها لمواجهة القروض المتعثر.					
6	يقوم المصرف بالتزام العميل بقوانين المصرف عند منح الائتمان.					
ت.	القدرة على السداد					
7	يتم مراقبة التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة العميل طالب الائتمان.					
8	لمواجهة تعثر القروض يقوم المصرف باشعار العميل قبل موعد الاستحقاق.					
9	يقوم المصرف بتحليل قدرة العميل في نموذج اتفاقية القرض.					
ث.	الضمان					
10	يقوم المصرف بتحقيق عدم تقلب قيمة الضمان لعدم تعرضها لتعثر القروض.					

11	التحقق من تحويل الضمان الى نقد بسرعة.
12	التأكد من ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة.
	ج. المناخ العام
13	يهتم المصرف بمتغيرات الظروف البيئية المحيطة بالعمل.
14	يتم متابعة التغير في الاسعار لمواجهة التعثر المالي.
15	تراعي المصرف مسؤولياتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها.

### ثالثا: اسباب تعثر القروض المصرفية:

ت	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أ.	الاسباب المتعلقة بالمصرف					
16	عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة والتوسع في منح الائتمان.					
17	قيام المصرف باتباع سياسة المغامرة في منح القروض.					
18	التأخر في الكشف المبكر لحالة التعثر.					
ب.	الأسباب المتعلقة بالعمل					
19	يكون استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها.					
20	التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية.					
21	عدم تقديم المعلومات الصحيحة للمصرف.					
ت.	الاسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية					
22	حدوث الانكماش الاقتصادي.					
23	تدخل الحكومة في تحديد أسعار بيع السلع التي يبيعها.					
24	تغير في الانظمة التي تؤثر في قدرة العميل على توليد الأرباح.					
ث.	الاسباب المالية					
25	حدوث انخفاض في قيمة النقد.					
26	حدوث انخفاض في أسعار المبيعات.					
27	عدم توفر نظم الرقابة المالية عند منح القروض للعملاء.					

## رۆلی ستاندهرین کریدیتین بانقی بو کیمکرنا نه دانا قهرزین بانقی: گه رانه کا فه کولینانی ژبو بووچونین هندهک نموونه یا کارمه ندان لژماره کا بانقین تایبته ل باژیرا دهوکی

### پوخته

نارمانجا ئی فه کولین زانینا سروشتی په یوهندی و کارنگه ر یا لنافه ینا ستاندهرین کریدیتین بانقی وهک گوهارتیه کا سه ربه خو بهر پینج ره هندی خوقه (که سایه تیا قهرزوه رگری، نارمانج ژ قهرزی، ژندهرئ بنه رت و سه ره کی بو دانا قهرزی، گه رهنقی، و تیروانینین داهاتی) بو کیمکرنا نه دانا قهرزین بانقی وهک گوهارتیه ک گریدای بهر چار ره هندی خوقه (نه گه رین گریدای بانقی، نه گه رین گریدای بکریاری، نه گه رین گریدای بژینگه ها دهرفه، و نه گه رین دارایی)، و ژبو گه هشتن بقی نه نجام، پرسیارنامه ک هاتیه داربشتن و هاتیه دابه شکر لسه ر کومه کا کارمه ندى ل حه فت بانقین تایبته، کو لپارتیزگه ها دهوکی کاردکه ن. و هه ردوو فه کوله ران پشت ب بکارننانا شیوازا نامار و وه سفکر و شیکاری گریدا بو گه هشتن و پروسسکرنا داتا بیکارننانا به رنامه ( SPSS V.26). نه نجام فه کولین ديارکر کو به ترين په یوهندی گریدای نافه ینا فاکته رین (که سایه تی و ناف و دهنگیا قهرزوه رگری) وهک ئیک ژ ره هندی پیفه ریا قهرزی و (هاریکاری دارایی) وهک ئیک ژ ره هندی هنگافتنا به نقان، لدهمه کی کو لاوترین په یوهندی گریدای لنافه ینا گوهارتیا (که شوهه وایا گشتی) نه گه رین گوهارتیا په یوهندی بانقی، هه روه سا نه نجامان ده رنخست کو هویرکاری ل فه کولین ل ستاندهرین قهرزین بانقی ل بانقین بازرگانی یین لژیر لیکولین، نه دانا قهرزین بانقی لفان به نقان کیمدکه ت، له ورا ناکه فنه لژیر مه ترسییدا، لژیر روناها ده رنه نجاماندا، هه ردوو فه کوله را کومه کا پیشنیاران پیشکیشکر، گرنگترین ژوان نه وه کو برتفه برنا بانقین تایبته گرنگی دانه لسه ر بده ستفه هینانا زانیاریان لسه ر وی بکری کو داخازا قهرزا بانقی کریه و بارئ داراییا خو دیاریکه ت بو هندی نه که فیه تئاریشن قهرزین جیبه جینه کری، و پابه ندکرنا بکری ب دابینکرنا گه رهننن پیتی بو بانقی ژ نه گه رین نه دانا پابه ندبوونین خو به رامبه ر بانقی، و سنووردارکرنا ئاریشن قهرزین جیبه جینه کری.

په یقین سه ره کی: پیفه رین دانا قهرزی، قهرزین نه جیگیر، که سایه تیا بکری، گه رهنقی، که شوهه وایا گشتی

**THE IMPACT OF BANK CREDIT STANDARDS IN REDUCING DEFAULTS ON BANK LOANS :  
A RECONNAISSANCE STUDY IN A NUMBER OF PRIVATE BANKS IN THE CITY OF DUHOK**

**RONAK MOHAMMED KHALID OMER and FARHAD MICAEL TAHER GEANDEL**  
Dept. of Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economic,  
University of Duhok, Kurdistan Region-Iraq

**ABSTRACT**

The aim of this study is to understand the nature of the relationship and impact between the independent variable, which is the bank credit criteria and its five dimensions, which are the borrower's personality, the loan's purpose, the primary source and base of repayment, the guarantee, and future prospects. These factors work to reduce bank loan default rates, which are the dependent variable and have four dimensions: bank-related, customer-related, external environment-related, and financial. A questionnaire was created and distributed among a sample of staff members working in seven private banks in the city of Duhok in order to achieve this goal. With the use of the SPSS V.26 software, a number of tests and statistical techniques were used for analyzing the data.

The study came to a number of conclusions, the most important one is that there was a significant association between the bank-related credit criterion dimension of "financial reasons" and the borrower's personality and reputation. Among the variables that were examined, "the general climate" and "causes related to the bank" had the poorest connection. Another's conclusions showed that an in-depth examination of bank credit criteria inside the assessed commercial banks helps to reduce loan defaults, hence lowering the risks these institutions face. Based on these conclusions, the researchers made a number of recommendations, the first of which highlighted that private bank management should give priority to gathering and analyzing data regarding consumers looking for bank loans. It is essential to assess their financial situation in order to reduce the likelihood of non-performing loans. Furthermore, to handle any potential obligation non-payment, clients should be required to give the bank suitable guarantees. This will significantly reduce the issue of non-performing loans.

**KEYWORDS:** lending criteria, non-performing loans, customer character, guarantee, general climate